

مجلة العلوم القانونية والاجتماعية

Journal of legal and social studies

Issn: 2507-7333

Eissn: 2676-1742

أنثروبولوجيا التنمية في إفريقيا: التنمية الأفريقية على محك السؤال

Anthropology of Development in Africa: African Development Under Scrutiny

سليم سهلي¹، خديجة سلامي²

¹ جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي ، (الجزائر) ، sahli-salim@univ-eloued.dz

² جامعة زيان عاشور بالجلفة ، (الجزائر) ، k.selami@univ-djelfa.dz

تاريخ النشر: 2025/03/01

تاريخ القبول: 2025/01/01

تاريخ ارسال المقال: 2024/12/01

* المؤلف المرسل

الملخص:

ظهر مصطلح التنمية في اعقاب الحرب العالمية الثانية بالتحديد، حيث تمحورت في هذه الفترة اشكالياتها في سؤال إنساني هو: لماذا هناك مجتمعات نامية ومجتمعا متقدمة؟ ومن هنا أصبح موضوع التنمية من أهم الموضوعات التي لقيت اهتمام كبير من الباحثين ، وخاصة الباحثين الأنثروبولوجيين ، حيث بدأ التنظير أنثروبولوجيا للتنمية منذ أواسط ثلاثينيات القرن الماضي، وإن كان لم ينل زخم كبير ويبدأ بجذب الأنظار اتجاهه، سوى بعد الحرب العالمية الثانية، مع بداية موجه التحرر الوطني وظهور مشكلات البلدان المستقلة حديثا.

لقد اسفر الإخفاق الكبير على صعيد تنمية الكثير من بلدان العالم إلى تصاعد الجدل بشأن نظريات التنمية ومدى تأثيرها، الأمر الذي امتد ليؤسس لحركة أنثرونتقدية لفكر التنمية ومسلماتها الكلاسيكية للخروج من الأزمة التي شهدتها الدول النامية.

الكلمات المفتاحية: التنمية ; الأنثروبولوجيا . ; أنثروبولوجيا التنمية ; التنمية الإفريقية.

Abstract :

The term "development" first appeared in the wake of World War II, when the human question of **why there are advanced and developing cultures was at the focus of the debate**. Since anthropological theorizing of development began in the mid-thirties of the last century, it did not gain much momentum or start to garner attention until after World War II, with the emergence of the wave of national liberation and the problems of newly independent countries. As a result, the topic of development became one of the most important topics that received great attention from researchers, especially anthropological researchers. In an attempt to escape the crisis that developing nations are currently facing, a critical anthropological movement for development theory and its traditional presumptions was established as a result of the significant failure in the development of many nations worldwide.

Keywords: Development; anthropology. Development anthropology; African development

مقدمة:

لقد نشأت الأنثروبولوجيا استجابة لرغبة الأمم الاستعمارية في معرفة الآخر " المتخلف " و " البدائي "، وهذا عقب التحول المفاجئ للمجتمع الأوربي نحو "الصناعة"، وقد ارتبط ظهور أنثروبولوجيا التنمية بظهور المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية التي شكلت انعكاساً للتغيرات البنائية الاجتماعية لدى المجتمعات، لذلك تعد أنثروبولوجيا التنمية بحثاً معرفياً في التحولات الاجتماعية والتغيرات الاقتصادية والممارسات السياسية المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بظروف مجتمعية متغيرة ومتحولة.

وتعد هذه الدراسة محاولة لتسليط الضوء على إسهامات الأنثروبولوجيا بوصفها شكلاً من أشكال المعرفة الإنسانية، في قضايا التنمية، وخاصة في المجتمع الإفريقي سواء أكانت اجتماعية أم ثقافية أم اقتصادية، كما تعمل الأنثروبولوجيا على إبراز الجهود المعرفية في مجالات التنمية، إذ لو استثمرت استثماراً سليماً لكشفت عمق التحولات الاجتماعية والثقافية والسياسية التي ترسم الملامح المشكلة للمجتمع، وأطره العامة. فلو نظرنا إلى المجتمعات الإفريقية في الوقت الراهن نجدها مازالت في ذيل الترتيب، فلم يؤد ظهور ديناميكية التقدم ميكانيزمات التطور، بل إلى مجتمع منعزل وغير اقتصادي وهش. ولذلك أثبت النظام الاجتماعي في إفريقيا عدم قدرته على تحقيق التكامل الحديث. وهكذا، فهو يصل حالياً إلى مرحلة فقدان التوازن التام ويجد نفسه على حافة هاوية التاريخ. ويعكس هذا الوضع الاجتماعي الخطير أزمة التنمية العميقة والطويلة في إفريقيا. وينتج هذا عن حقيقة أن الأنظمة الفرعية المجتمعية الرئيسية: النظام الفرعي الثقافي، والنظام الفرعي الاجتماعي، والنظام الفرعي السياسي، والنظام الفرعي الاقتصادي لم تكن قادرة على أداء وظائفها بشكل مناسب. فلقد عملوا بالفعل بطريقة عفا عليها الزمن ومنحرفة وفوضوية. إن هذه الدراسة، التي تشكل إن لم تكن انعكاساً جديداً لأسباب مصائبنا، أو على الأقل دراسة جديدة للتنمية، ليست بأي حال من الأحوال جزءاً من مخطط تفسيري انهزامي. بل إنه يحاول بدلاً من ذلك فهم العوامل التي منعت المجتمع الإفريقي من البناء والعمل بطريقة حديثة، فضلاً عن منعه من تحويل نفسه إلى الأفضل.

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي

المطلب الأول: تعريف التنمية

يرجع تعبير لفظة التنمية في اللغة العربية بأنها مشتقة من كلمة (نمى) بمعنى الزيادة والانتشار، أي مأخوذة من نما ينمو نمواً بمعنى الزيادة في الشيء، فيقال مثلاً نما المال نمواً¹. وتوضع كمقابل لكلمة development في اللغة الانكليزية وهي ترجمة غير حرفية والتي تعني التطوير في مختلف الأبحاث والدراسات. أما من الناحية الاصطلاحية فتختلف آراء الباحثين بشأن التنمية كاختلافهم من ناحية مفهومها فهناك من ينسب كلمة التنمية باستعمالها لأول مرة من قبل (يوجين ستيلي) حين أقترح خطة لتنمية العالم سنة 1889 لأجل معالجة الأوضاع السياسية في تلك الفترة الزمنية².

هناك البعض يرجع شيوع واستخدام كلمة التنمية بأنها جاءت مرافقة مع نضج وتبلور مصطلح العالم الثالث الذي يشمل البلدان النامية في آسيا وإفريقيا بشكل خاص والتي حظيت باهتمام كبير من قبل هذه البلدان بعد استقلالها واتخاذها شعاراً لها لأجل معالجة والقضاء على تخلفها الاقتصادي والاجتماعي. واهتمام هذه البلدان بمفهوم التنمية

يأتي تزامنا مع الاهتمام الدولي بالتنمية ، وذلك عندما تبنت منظمة الأمم المتحدة الإستراتيجية الدولية للتنمية وإعلان عقد الستينيات من القرن العشرين كعقد للأمم المتحدة من أجل التنمية.³

المطلب الثاني: تعريف الأنثروبولوجيا

إن لفظ الأنثروبولوجيا مصطلح مركب من مقطعين مشتق من الأصل اليونانية:

أنثروبوس **Anthropos**: وتعني الإنسان.

لغوس **Logos** : وتعني علم.

" وبهذا تعني علم الإنسان أو المعرفة المنظمة عن الإنسان وبذلك يصبح معنى الأنثروبولوجيا من حيث اللفظ علم الإنسان أي العلم الذي يدرس الإنسان".⁴

Simpel définition of anthropology « Anthropology is the study or science of mankind or humanity ».

" التعريف البسيط للأنثروبولوجيا هي الدراسة أو علم البشرية أو الإنسانية

Anthropology is sometimes described as the art of « making the familiar exotic and the exotic familiar »⁵.

كما أنها توصف أحيانا بأنها الفن الذي " يجعل المؤلف غريبا والغريب مألوفا". من خلال استكشاف التنوع البشري وما يتشاركون فيه من نظم بيولوجية وثقافية واجتماعية واقتصادية... الخ، وهذا عن طريق مناهج وأدوات علمية.

المطلب الثالث: تعريف أنثروبولوجيا التنمية

يعتبر مصطلح أنثروبولوجيا التنمية مصطلح " يطلق تقليديا على الفرع التخصصي من الأنثروبولوجيا الذي يدرس التنمية وخطاباتها وممارساتها من خلال نظرة نقدية فاحصة، في محاولة لفهم الأسباب العميقة لفشل البرامج التنموية في تحقيق أهدافها المرسومة في كثير من دول العالم".⁶ فأنثروبولوجيا التنمية ما هي إلا بحثا تطبيقيا وانعكاسا وصفيا لنسق التنمية في بلدان العلم وارتباطاتها مع الأنساق الأخرى (السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، الثقافي... الخ). ولذلك أقترح تعريف "التنمية" من وجهة أنثروبولوجية، على أنها مجموعة العمليات الاجتماعية الناجمة عن عمليات طوعية لتحويل بيئة اجتماعية، والتي تتم من خلال مؤسسات أو جهات فاعلة خارج هذه البيئة ولكنها تسعى إلى تعبئة هذه البيئة، و على أساس محاولة زرع الموارد و/أو التقنيات و/أو المعرفة.

بمعنى ما، التنمية ليست شيئا ينبغي البحث عن حقيقته (أو غيابها) بين السكان المعنيين، على عكس الفهم المعتاد. بل على العكس من ذلك، هناك تنمية مجرد أن هناك جهات فاعلة ومؤسسات تجعل التنمية هدفا تركز لها الوقت والمال والكفاءة المهنية. إن وجود "التكوين التنموي" هو الذي يحدد وجود التنمية في حد ذاته.

ومن الناحية الاصطلاحية تؤكد أنثروبولوجيا التنمية — كما يشير مصطلحها — أهمية التغير الاجتماعي والثقافي، والمشكلات التي تثار ههنا هي كيف يمكن رصد التغير والتنبؤ بنتائجه، ومن ثم توجيه مساراته، فهي تنظر إلى التغير على أنه خاصية مميزة لكل الثقافات في تفاعل دينامي مع القومية التي تدعم الاستقرار . وتذهب أنثروبولوجيا التنمية إلى ما هو

أبعد من المشكلات النظرية، فهي لا تهتم بعمليات التغير ومصادره فقط، بل تهتم أيضاً بالأساليب التي يمكن من خلالها تحريك هذه العمليات والمصادر وتوجيهها والتحكم فيها"⁷.

فالأنثروبولوجيا التنمية تحاول الإجابة عن بعض الأسئلة التي يبحث الإنسان في معرفتها، والتي ظهرت أهميتها جلية للدرس الأنثروبولوجي، ووضعت إشكالياتها في صورة سؤال معرفي بسيط مفاده: لماذا هناك شعوب غنية وأخرى فقيرة؟ وما هي الآليات التي تمكن الثانية من اللحاق بركب الأولى؟ وهذا في عرض بعيد عن التنظير الجاف، مبدؤه الأساس هو دراسة البني الاجتماعية للشعب، ومساءلة مكوناته التي تمكنه أو تؤهله لركوب مسارات التنمية بمختلف أنماطها. كما تناقش أنثروبولوجيا التنمية موضوع ثورة الشعوب سواء الثورات المعنوية أو المادية (الثقافات الشعبية، التراث الشعبي/الفلكلور والمؤهلات السياحية وكذا الحرف والفنون التقليدية والنشاطات الاقتصادية، التي تشكل موارد تنمية هامة. وفي هذا الصدد يشير أحد الدارسين إلى أهمية دراسة الواقع الاجتماعي، مع وجوب الاستعانة بالمؤشرات الكمية والكيفية في الدراسات الاجتماعية للتنمية، على أن يتم ربطها بالسياق التاريخي والبنائي، مع ضرورة الاستفادة القصوى من البيانات الإحصائية التي قد تدعمها مؤشرات مثل متوسط الدخل الفردي، وعدد العاملين في الأنشطة المختلفة، ونصيب الفرد من الخدمات المختلفة، وخصائص السكان الديموغرافية، وغيرها من البيانات"⁸.

المبحث الثاني : علم الأنثروبولوجيا ومواجهة التنمية: صناعة وتسويق علم الأنثروبولوجيا التنموية

في كتابه "الأنثروبولوجيا ومواجهة التنمية"، يقدم أرتورو إسكوبار نقداً دقيقاً للأنثروبولوجيا التنموية ودورها في العالم الحديث. ويبدأ بإلقاء الضوء على تاريخ الأنثروبولوجيا التنموية، ويتتبعه إلى سبعينيات القرن العشرين عندما كانت هناك زيادة في توظيف علماء الأنثروبولوجيا من قبل مؤسسات مثل البنك الدولي، ووكالة المعونة الأميركية، والمنظمات غير الحكومية باعتبارهم "خبراء ثقافيين في المجال" حيث كانت أبحاثهم وأعمالهم تُنجز. وكثيراً ما كانت هذه المؤسسات تنظر إلى الثقافة باعتبارها مشكلة تعوق التنمية، وهي المشكلة التي كان علماء الأنثروبولوجيا يقدمون الحلول لها من خلال خبراتهم. وفي الفترة ما بين عامي 1975 و 1980، شهد ما أطلق عليه إسكوبار "عصر التوسع السريع"⁹، حيث انخرط العديد من علماء الأنثروبولوجيا بشكل عميق في العمل الاجتماعي، وتدخلوا في القضايا المحلية على مستوى أعمق مما كان معتاداً من قبل. ينتقد إسكوبار هذا التدخل من خلال القول بأن هؤلاء "الباحثين" من خلال التدخل بهذه الطريقة كانوا في كثير من الأحيان مضطرين إلى تغيير مثلهم البحثية لتتوافق مع النظام: "إن الأنثروبولوجيا التنموية، كما تمارس حالياً، تتحدد وتقتيد إلى حد كبير بوجهات نظر التنمية والأنثروبولوجيا التي تتوافق بشكل وثيق مع النماذج السائدة في كلا المجالين"¹⁰. وتعتمد هذه النماذج السائدة على الحواس الغربية للمعرفة وتميل إلى الالتزام بما يسميه إسكوبار "الممارسات المشكوك فيها". وهي تتجاهل ما تحمله تسميات ما بعد الحرب العالمية الثانية مثل "المقدمة" و"المتخلفة" من مضامين، وتتصور أوروبا تلقائياً باعتبارها العالم الأول، وتبني كل أفكار التنمية الأوروبية على أنها طبيعية. ووفقاً لإسكوبار، فإن هذه الأفكار "المشكوك فيها" تحرك كلاً من الجوانب الثلاثة التي تحدد الأنثروبولوجيا التنموية: العمليات الخطائية (كيف يتم التعبير عن مبادئ هذا المجال)، وعمليات المؤسسة، وممارسات التدخل (كيف تعمل المنظمات فعلياً مع السكان المحليين وكيف يتم تنفيذ مشاريعها).

إن الأنثروبولوجيا التنموية متشابكة بشكل عميق مع المعضلة الأخلاقية المتمثلة في المشاركة. ويتساءل إسكوبار باستمرار عما إذا كانت المشاركة الأنثروبولوجية في المشاريع الاجتماعية أخلاقية أم لا. وفي نظره، "كان صعود المشاركة إلى حد كبير وسيلة لعلماء الأنثروبولوجيا لإثبات أنفسهم على الخريطة، حيث يضمن ذلك تقريباً التوظيف ويسمح لهم ببناء مكان لأنفسهم في سياق عالمي. بالإضافة إلى ذلك، يؤكد إسكوبار أن الطريقة التي يلوي بها علماء الأنثروبولوجيا أنفسهم ليتناسبوا مع التنظيم البيروقراطي لهذه المؤسسات تعرض صحة أبحاثهم وسلطتهم للخطر. ورداً على هذا الانتقاد، يزعم العديد من علماء الأنثروبولوجيا أنه من الأفضل المشاركة حتى لو كان ذلك من خلال مجموعات تطلب منهم إجراء أبحاثهم بطريقة معينة بدلاً من "الوقوف على الهامش". إن هؤلاء الباحثين يذهبون إلى أبعد من ذلك فيشرحون أنهم في أغلب الأحيان قادرون على العثور على منظمات تتوافق أهدافها مع أهدافهم، الأمر الذي يسمح لهم بإكمال أبحاثهم التي ربما كانت لتظل بلا تمويل لولا ذلك. ويرد إسكوبار بحماس على هذا الادعاء بقوله إنهم يعتبرون فكرة أن عملهم مفيد للسكان المحليين الذين يعملون معهم أمراً مسلماً به، وهو ما يتماشى مع الاعتقاد الساذج بأن عملهم يهدف فقط إلى مساعدة الفقراء، وليس إلى تحقيق مكاسب مهنية. فضلاً عن ذلك فإن هذه المنظمات تعمل جميعها بطريقة تجعل علماء الأنثروبولوجيا مضطرين إلى العمل وفقاً لفكرة مفادها أن التنمية أمر لا مفر منه، بل إنها في الواقع الشيء الصحيح الذي ينبغي القيام به، على الرغم من المقاومة الواسعة النطاق من جانب أغلب بلدان العالم الثالث. ووفقاً لإسكوبار فإن هذا يمثل رغبة غريبة مفرطة في السيطرة على "تأديب السكان الأصليين، والسيطرة على تطلعاتهم، وإعادة تعريف أولوياتهم وواقعهم"، وهي عملية تتسم بالجهل والخطأ الأخلاقي بطبيعتها. إن هذا النقد يعكس بشكل مباشر العديد من الانتقادات الموجهة للاستعمار، حيث كان المستعمرون في كثير من الأحيان يسعون إلى الاستيلاء على مناطق جديدة بقصد تحويل السكان الأصليين إلى أنظمتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية. وكثيراً ما كان علماء الأنثروبولوجيا الاستعمارية مكلفين بالمساعدة في هذه العملية، حيث كانوا "يفسرون" الثقافات الجديدة على نحو يساعد المسؤولين الاستعماريين في تحديد أفضل خطة عمل. وهي الخطة التي كانت تنطوي عادة على غزو السكان الأصليين واستيعابهم في ثقافة المستعمرين. وهذا يمثل نفس الأهداف الإمبريالية التي يقول إسكوبار إن الأنثروبولوجيا التنموية مذنبه بامتلاكها ورعايتها وملاحقتها.¹¹

بالإضافة إلى انتقاد علماء الأنثروبولوجيا التنموية، ينتقد إسكوبار التعريف الدقيق لهذا المجال كما حددته الجمعية الأنثروبولوجية الأمريكية. ينص هذا التعريف على أن "علم الأنثروبولوجيا التنموية هو بحث علمي له تطبيقات مهمة ضمن دورة مشروع التنمية. ويتلخص هدفه في تعزيز الفوائد والتخفيف من العواقب السلبية على المجتمعات البشرية المشاركة في جهود التنمية والمتأثرة بها. ويشارك علماء الأنثروبولوجيا التنموية في مشاريع التنمية بطرق متنوعة، حيث يتم تحديد الأدوار المحددة جزئياً من خلال المرحلة المحددة في دورة حياة المشروع. ووفقاً لإسكوبار، فإن هذا التعريف يجعل العملية تبدو عقلانية في حين أنها في واقع الأمر غير مستنيرة إلى حد كبير ومبنية على نحو يجعل البرامج التنموية قادرة على أن تكون الحل لـ "المشاكل" في مختلف أنحاء العالم. وعلاوة على ذلك، فإن هذا التعريف تم إنتاجه من قبل رؤساء الشركات والمنظمات في واشنطن، وليس من قبل علماء الأنثروبولوجيا في هذا المجال، الأمر

الذي يعزز الحاجة إلى أن يتوافق الباحثون مع المنظمات بدلاً من العمل وفقاً لمثلهم الخاصة. وفي هذا التعريف، يُنظر إلى علماء الأنثروبولوجيا التنموية باعتبارهم "وسطاء ثقافيين"، يعملون على سد الفجوة بين السكان المحليين والمنظمات الكبيرة. وهذا يمنحهم بسداجة دور تمثيل المنظور المحلي، في حين أنهم في الواقع يمثلون المنظور الخارجي. وعلاوة على ذلك، وبعبارة عن التعريف البسيط، يزعم إسكوبار أن الأنثروبولوجيا التنموية كمجال وممارسة كانت غير ناجحة إلى حد كبير في نقد الذات، الأمر الذي خلق فكرة مفادها أن عملهم "يفعل الخير" ويمكن أن يوجد بدون التحليل الذاتي اللازم للدقة الأكاديمية والاجتماعية. ولكي تمثل هذا المنظور حقاً، يتعين على الباحثين أن يفصلوا أنفسهم تماماً عن المؤسسات، وهي عملية مستحيلة عندما تكون هذه المؤسسات هي التي تكتب رواتبهم. وضع إسكوبار انتقاداته في سياقها النظري لمشاريع إعادة التحريج في هايتي، حيث حاولت المنظمات التي تنظر إلى الهايتيين باعتبارهم مرحلة مختلفة من التنمية إعادة تشجير المناطق للحصول على محاصيل نقدية دون النظر في سبب قطع الأشجار في المقام الأول (المنافسة الاجتماعية والعدوان). حاولت المنظمات بنشاط إعادة تعريف أنماط حياة الفلاحين لتتلاءم مع المثل الرأسمالية، على الرغم من أن القضية لم تكن اقتصادية بل اجتماعية. ويناقش إسكوبار بالتفصيل كيف أن المشاريع الحديثة مثل هذا المشروع لا يتم إنجازها مع مراعاة الاهتمامات "المناسبة". فبدلاً من أن تكون صحيحة ثقافياً وذات صلة اجتماعية، وتتضمن مشاركة الفقراء أنفسهم، فإنها تميل إلى التوجه فقط حول تحديث المجتمعات الريفية الفقيرة وتحويلها إلى مجتمعات اقتصادية بهدف الاندماج في الاقتصاد الوطني والعالمي دون النظر في الكيفية التي قد تؤثر بها هذه التحسينات على الناس. ويناقش تفويض الاتجاهات الجديدة، الذي تشكل بين عامي 1973 و 1975 من قبل وكالة المعونة الأمريكية، حيث حاولت المنظمة إعادة تحديد هدفها للعمل فقط على "توفير الاحتياجات الإنسانية الأساسية للفقراء" مع اشتراط إجراء "تحليل السلامة الاجتماعية" (تقييم كيفية إنشاء مشروع يتناسب مع الاحتياجات الثقافية المحددة وكيف سيؤثر على القيم والمعتقدات والهياكل الاجتماعية للسكان المحليين). ورغم أن هذه كانت خطوة في الاتجاه الصحيح، فإن إسكوبار لا يزال غير راضٍ عن ممارساته ونجاحاته في هذا المجال لأنه لا يزال يتجاهل عوامل مهمة (على سبيل المثال المشاركة المحلية المباشرة، وفهم الأولويات الثقافية، والمعضلة الأخلاقية المترتبة على المشاركة، من بين أمور أخرى)¹².

ويختتم إسكوبار مناقشته للشكل المثالي الذي يراه مناسباً لعلم الأنثروبولوجيا التنموي. ويزعم أنه لكي يكون هناك علاقة بين الأنثروبولوجيا والتنمية، يتعين على المشاركين في هذا المجال أن ينظروا نظرة أكثر انتقاداً إلى المصطلحات والهياكل التي تحدد الممارسة. ومن الناحية المثالية، ينبغي إعادة توجيه العملية بحيث تكون انتقادية للذات، وبعيدة عن المفاهيم السائدة للتنمية، وحساسة للتحليل الاجتماعي، والحركات، والنضالات السياسية، وبناء الهويات بدلاً من مجرد توفير الاحتياجات الأساسية للفقراء. ومن الممكن أن يدرس هذا النوع من البحث "كيف تتشكل المجتمعات في العالم الثالث تدريجياً من خلال التكنولوجيات السياسية في التنمية، ويمكن أن يوضح المشاريع الثقافية والاقتصادية الأكبر التي تنشرها هذه التكنولوجيات معهم." وإذا حدث هذا، يعتقد إسكوبار أنه من الممكن أن تنشأ علاقة مثمرة بين الكيانين اللذين يمكنهما أن يعملوا كوسيط في القضايا العالمية.

المبحث الثالث: التغيير والتنمية الاجتماعية: في أفريقيا رؤية نقدية

دعونا نتجنب المناقشات التي لا نهاية لها حول "التنمية والنمو"، وما هي التنمية "الحقيقية"، وهل التنمية هدف، أو يوتوبيا، أو خير، أو شر، وما إلى ذلك. وسواء "نجحت" التنمية أم لم "تنجح"، وسواء كانت إيجابية أم سلبية، فهي موجودة بالمعنى الوصفي البحت، لأن هناك مجموعة كاملة من الممارسات الاجتماعية التي تشير إليها هذه الكلمة. بالنسبة لعلم الأنثروبولوجيا الاجتماعية للتنمية، فإن التنمية ليست مثالية، بل هي قبل كل شيء موضوع للدراسة. وهذا التعريف غير المعياري تمامًا للتنمية لا يعني بالطبع أننا يجب أن نكون غير مهتمين بأي حكم أخلاقي أو سياسي على مختلف أشكال التنمية، ولكن هذه مشكلة أخرى. لا يمكن لعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا أن يدعي "التدخل" بطريقة إيجابية في المناقشات الأخلاقية والسياسية حول التنمية إلا إذا قدم معرفة جديدة ومحددة. ولذلك يجب أن تعطي نفسها القيد المسبق لدراسة التطور باعتباره "ظاهرة اجتماعية" مثل أي ظاهرة أخرى، بنفس الطريقة مثل القرابة أو الدين. ما هي العمليات الاجتماعية التي يتم تحريكها بين الجهات الفاعلة المتعددة ومجموعات الجهات الفاعلة المعنية بشكل مباشر أو غير مباشر؟ كيف يمكننا تحديد ووصف وتفسير الآثار المتعددة غير المقصودة الناجمة عن هذه التدخلات اليومية والمتعددة الأوجه في الريف والمدن الأفريقية التي يغطيها مصطلح التنمية؟

للإجابة على مثل هذه الأسئلة: حاول العديد من الأنثروبولوجيون فهم كيفية عمل وكلاء التنمية في الميدان (المشرفين الزراعيين أو المرضى، وما إلى ذلك) — "إذ ثمة حاجة ماسة للمدخلات البحثية المطلعة تجريبياً وأثنوغرافياً لدورها في تحديد الوقائع المحلية وإيصالها إلى الوكالات والتنمية ومنظمتها"¹³ مع الاهتمام بالجانب الثقافي الذي يؤثر بطريقة مباشرة في المشروع التنموي من خلال وصف وفهم وتحليل الممارسات والتصورات المرتبطة بالتنمية وارتباطاتها بالنسق الثقافي. وبالتالي فإن الأمر لا يتعلق بمشاركة عالم الأنثروبولوجيا مشاركة سطحية، بل مراقبة مستمرة تخرجه من سيطرة الأيديولوجيات.

ورغم ذلك إلا أن مجال التنمية لا يخلو من وجهات نظر معيارية، وأخلاقية مسبقة (من جميع الجوانب)، وخطاب إيديولوجي، وتصريحات صاحبة، وأفكار مسبقة، ونوايا حسنة... بل إنه مشبع بها. وفي مواجهة "الإخفاقات" التي أصبح استحضارها شبه طقسي، أي كانت الأسباب المقدمة، وفي مواجهة الأزمة الحالية حيث تكافح الاقتصادات الأفريقية المدمرة وحيث تعاني أجهزة الدولة من الفوضى، هناك الكثير من الدروس التي يمكن أن نتعلمها. ومع ذلك، فإن ما ينقصنا ليس النصيحة الجيدة وما يسمى بالأفكار الجديدة، بل هو فهم الآليات.

"فالأنثروبولوجيا، بوصفها إحدى التخصصات الاجتماعية، عرفت اهتماماً كبيراً من الباحثين الاجتماعيين ما دام أن هناك اتفاقاً مبدئياً على أن التخلف قد يرجع إلى أسباب إنسانية وثقافية، ولهذا ذهب بعض الباحثين في هذا الميدان إلى القيام بدراسات وبحوث أنثروبولوجية محاولين فهم وإعطاء تفسير لواقعهم الاجتماعي والثقافي"¹⁴. وقد تكون قارة إفريقيا أفضل ميدان تم تناوله بالدرس والدراسة، فحسب الأنثروبولوجيون لا تزال إفريقيا السوداء متباعدة قليلاً في شؤون التنمية عندما ننظر إلى مشاكلها المتكررة والسياسات المطبقة عليها، أو على العكس من ذلك، الأبحاث والتأملات التي تنطبق على هذه الحقائق. والواقع أن التنمية تفسد الأفكار العالمية البديلة ونماذج العلوم

الاجتماعية، فضلاً عن أهدافها المثيرة للإشكاليات. إن التناقض صارخ بين التفتت الوطني وحتى دون الوطني لكل الدول في القارة والتعدد الزائف لعموم أفريقيا من حيث الانعكاس في العلوم الاجتماعية. وتذهب هذه المفارقة إلى أبعد من ذلك لأن العلوم الاجتماعية الأكثر صلة بفهم التنمية اليوم كما هي ، الأنثروبولوجيا الاجتماعية (منشوراتها العديدة جداً تثبت ذلك بسهولة شديدة، في حين أن هذا التخصص لا يتم تدريسه تقريباً في القارة) (باستثناء جنوب إفريقيا بشكل ملحوظ) ولا يزال موضوع الحرمان الكنسي إما القول المناهض للاستعمار، والذي عفا عليه الزمن لفترة طويلة.

في بداية القرن الحادي والعشرين، وللتزام بالعالم الناطق بالفرنسية، أصبحت التنمية موضوعاً ثانوياً تماماً، مع أنها مع ذلك متخصصة للغاية، في جميع العلوم الاجتماعية (باستثناء الاقتصاد الذي لا يكاد يكون كذلك). أطول واحدة). ولكن الأمر ليس هو نفسه في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى حيث يبدو أن العلوم الاجتماعية تتعامل فقط مع التنمية لأن الأخيرة تغطي اهتماماتها حتى المواضيع الأكثر كلاسيكية وعالمية في هذه التخصصات... معظم الأمثلة وجزء كبير من المراجع المستخدمة هنا تتعلق بأفريقيا (وعلى وجه الخصوص المناطق الريفية بأفريقيا). ومن الواضح أن القارة الأفريقية تتمتع بخصوصيات مختلفة. وليس أقلها تواجد مؤسسات التنمية في كل مكان. ولم تؤد الأزمة التراكمية للاقتصادات الأفريقية والدول الأفريقية إلا إلى تعزيز ثقل "المساعدات التنموية" و"المشاريع التنموية"، سواء كانت ثقيلة أو خفيفة، ومهما كان المبادرون إليها (المؤسسات الدولية، التعاون الوطني، المنظمات غير الحكومية الشمالية، المنظمات غير الحكومية الجنوبية). . إن "التنمية" (لغتها، واعتماداتها، وشعبها، وبنيتها التحتية، ومواردها) هي حقيقة أساسية في المشهد الأفريقي المعاصر، سواء في المناطق الريفية أو الحضرية. إن النظرة الاجتماعية الأنثروبولوجية إلى التنمية باعتبارها موضوعاً يستحق الاهتمام، هي بالتالي منطقية في أفريقيا أكثر من أي مكان آخر. وفي قارات أخرى، تتخذ المحاولات الطوعية للتغيير الاجتماعي بلا شك أشكالاً أكثر تنوعاً، والتي لا يمكن إدراجها جميعاً في مصطلح "التنمية".

لكن في الوقت نفسه، تتجاوز وجهات نظر البحث والتحليل المقترحة هنا الإطار المرجعي الأفريقي الوحيد. لا تكاد توجد قرية أو حي في العالم لا تواجه فيه "أعمال من أجل التغيير"، وبعبارة أخرى تدخلات من خارج بيئة معينة، قادمة من الدولة أو الناشطين أو العاملين في القطاع الخاص، والذين يحاولون تغيير سلوك الأشخاص. الجهات الفاعلة في هذه البيئة من خلال تعبئتها. على سبيل المثال، في فرنسا، تشكل التنمية الزراعية، والتنمية المحلية، والتنمية الاجتماعية للأحياء، والتنمية الثقافية، جميع المواضيع والمجالات التي تنتج فيها سياسات التغيير الاستباقية الموجهة نحو "القاعدة" و"من أجل مصلحتها" تفاعلات مستمرة بين أصحاب المصلحة والسكان المستهدفين. . إذا كان السياق، والقيود، والجهات الفاعلة، والموضوعات تأخذنا بعيداً جداً عن أفريقيا، فإن أساليب ومفاهيم المراقبة والدراسة التي ينفذها علم الاجتماع الريفي أو الأنثروبولوجيا الحضرية في المجالات الفرنسية، لأنها تأخذ في الاعتبار هذه التدخلات المتعددة، هي ذات أهمية كبيرة. نفس الترتيب كما هو مقترح هنا.

لنأخذ على سبيل المثال "وكلاء التنمية" هؤلاء الذين نلتقي بهم في كل قرية أفريقية: عامل الإرشاد الزراعي، وكيل الثروة الحيوانية، الممرض، مدير التعاونية، مدرس القراءة والكتابة... الصعوبات التي يواجهونها في وضعهم الاجتماعي،

والتناقضات الكامنة في وظيفتهم، وعدم استقرارهم. الهوية المهنية، ألا يشير كل هذا، مع إجراء ما يلزم من تعديل، المشاكل التي يواجهها الأخصائيون الاجتماعيون والمعلمون وغيرهم من المستشارين الزراعيين أو المنظمين الثقافيين في فرنسا؟

كيف تواجه مقترحات التغيير المستحدثة من الخارج الديناميكيات المحلية؟ ولعل هذا التعريف البسيط للموضوع الذي يتم تناوله في هذا العمل يمكن أن يساعد في فهم سبب رغبة موضوعنا في أن يكون "محددًا" (من خلال ترسيخ نفسه في سياق المناطق الريفية في أفريقيا) و"عامًا" (من خلال تقاسم أدوات مفاهيمية يمكن أن تعمل في نفس الوقت) وفي هذا الصدد، فإن مصطلح "التنمية" ليس سوى مدخل إلى عمليات اجتماعية أكثر عمومية، وليس "المجال" الذي نود أن نقصر أنفسنا فيه.

هناك دائمًا سؤال حول تعدد العوامل بجميع أنواعها التي من الضروري أن نأخذها في الاعتبار إذا أردنا أن نمنح أنفسنا الوسائل اللازمة لفهم التغيير الاجتماعي بشكل عام، وتفاعلات المطورين/المتطورين بشكل خاص: المنطق التقني والاقتصادي والمنطقي. مؤسسية، سياسية، واجتماعية، ورمزية، كلها مع ضبط أنظمة قيودها وسياقاتها. لذلك لا ينبغي لنا أن نستغرب كثيرًا، أن العديد من المواضيع تتشابك وتستجيب لبعضها البعض.

خاتمة:

وعلى العموم فإن للأنثروبولوجيا - كوسط معرفي - دورا هاما في مجال التنمية بفعل ما تقدمه من اكتشافات معرفية تستطيع التوغل في ثقافات الشعوب وقيمها ونظمها الاقتصادية والاجتماعية، إذ لا يمكن بحال من الأحوال التغاضي عن هذه القيم والأنماط أثناء دراسة ووضع المخططات التنموية، أو الاكتفاء بدراسة المعايير الاقتصادية الواجب وضعها كدرجات تصاعدية لعملية تنمية المجتمعات، والتي قد تكون فاشلة بسبب جهل هذه الأنماط الاجتماعية والثقافية الكلية أو بسبب عدم استجابة الأهالي المحليين لتلك المخططات.

لا يمكن أن تكون الأنثروبولوجيا التطبيقية للتنمية سوى تأمل وصفي للغاية موجه نحو المؤسسات العامة (شبه العامة، الخاصة) التي تهدف إلى ما يمكن أن تكون عليه التنمية في أربعة مجالات على الأقل: دمج المعرفة الأنثروبولوجية في مرحلة اتخاذ القرار، وبالتالي إجراء إثنوغرافيا نهائية لمؤسسات المساعدة؛ وصف حقائق التواصل (أو عدم التواصل) اللغوي؛ تقييم المشاريع والسياسات التنموية، فهناك صعوبات غالبًا ما تواجهها العلوم الاجتماعية، وخاصة الأنثروبولوجيا، في التكيف مع النماذج الإدارية والهرمية للمشاريع التي تديرها الوكالات الدولية والشركات متعددة الجنسيات والمؤسسات المالية مثل البنك الدولي. تميل هذه الهياكل إلى فرض أساليب تخطيط تتجاهل الواقع المحلي والاحتياجات المحددة للسكان المعنيين. منذ عام 1981، أثارت انتقادات داخلية هذا النهج، مما أبرز الفشل المستمر في تحقيق أهداف التنمية. وأشارت الانتقادات إلى نقص في تحليل السياقات المحلية وإهمال إدراك المجتمعات لاحتياجاتها وأولوياتها الخاصة، مما أعاق فعالية المبادرات المطبقة.

كما يجب أن تتضمن الطبيعة بالضرورة بين الثقافات (بما في ذلك ثقافة الطبقات) للتدخل التنموي أن يكون الجهاز التنظيمي والإجرائي الذي يقود المشروع، وموارده المالية، وتقنياته قادراً على التكيف مع واقع السياق المحلي ليكون لديه أي

فرصة للنجاح. لتحقيق أهدافه، يجب على المشروع أن يأخذ في الاعتبار الظروف الاقتصادية أو الدينية، الاجتماعية أو السياسية السائدة عند التنفيذ، كما يجب أن يتوصل إلى تسويات مع الثقافات المحلية المختلفة في السياق المباشر لتدخله. في معظم الأحيان، لا تكون المجتمعات المحلية مغلقة أمام التغيير، وعلى الرغم من كونها حذرة وأحياناً مقاومة، إلا أنها مرنة وقادرة على التكيف. من بين الفاعلين الرئيسيين المعنيين بتنفيذ مشروع ما، توجد المجتمع المحلي أو الجماعة التي تستضيف المشروع، بالإضافة إلى المجموعات أو الفئات الاجتماعية المستفيدة من التدخل التنموي. وغالباً ما تكون هذه المجتمعات والمجموعات والفئات مجزأة ومقسمة بفعل الفوارق الاجتماعية والاقتصادية، وفوارق الوصول إلى الموارد أو السلطة. كما أن القدرة على الاستجابة لتنفيذ مشروع ما تختلف كثيراً من فاعل إلى آخر: فبعضهم لديه القدرة على الرد بشكل منظم ومتضامن، وهو ما لا ينطبق على الأفراد المعزولين الذين يمثلون بعض الفئات المسماة "المعرضة للخطر"، مثل الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية المزمن، والأسر الأحادية المعزولة، أو النساء المعنفات اللاتي لا يمتلكن القدرة على المقاومة التي قد تمتلكها جماعة أو جمعية منظمة. وبالتالي، فإن الفوارق في الوصول إلى الموارد، واختلافات الطبقات، ودرجات الفقر، والتوقعات المتنوعة بشأن الرعاية، والترقية، أو الربح، تولد توقعات مختلفة بل ومتعارضة تجاه مشروع م

ومن هنا يمكن القول إن علماء الأنثروبولوجيا قاموا في حالات عديدة بتخطيط وتوجيه برامج التنمية للمجتمعات المحلية، كما قدمت هذه الدراسات بيانات مهمة يمكن التعويل عليها أثناء دراسة المشاريع التنموية الخاصة بالمجتمعات المحلية والريفية/القروية، ويمكن التدليل على ذلك بما قدمه الأنثروبولوجيون من إسهامات معرفية مهمة في كثير من جوانب التنمية المحلية، خاصة ما تعلق منها بمجالات السياسات التعليمية والزراعية والصحية.

وبناء على ما تقدم فإن للأنثروبولوجيا أدواراً معرفية نظرية و تطبيقية هامة في السياسات التنموية، وإذا كانت المعرفة الأنثروبولوجية قد قدمت ما عليها من أطر نظرية، فإن الشق المتبقي هو من اختصاصات مخططي البرامج التنموية الذين عليهم الالتفاتة إلى الاكتشافات المعرفية للأنثروبولوجيا والإفادة منها.

الهوامش:

¹ محمد المريح، الأبعاد العشرة للتنمية ورأس المال البشري، من تقديمه لكتاب: علي الطراح-غسان سنو: التنمية البشرية في المجتمعات النامية والمتحولة، دراسات في آثار العولمة و التحولات العالمية، دار النهضة العربية، ط1، بيروت، لبنان، 1425هـ/2004م، ص17-18.

² المرجع نفسه، ص 28

³ رابع كعباش ، سوسيولوجيا التنمية، منشورات مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث والترجمة، (د.ط)، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، (د.ت)، ص145.

⁴ زينب حسن زبود، الأنثروبولوجيا علم دراسة الإنسان طبيعياً واجتماعياً وحضارياً، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2015، ص 23.

⁵ Thomas Hylland Eriksen : What is anthropology ؟ , pluto press ; 2017 ; p 09 .

⁶ مبروك بوطوق، في الحاجة إلى أنثروبولوجيا التنمية، مجلة التجديد الثقافية، (د.د)، العدد 2، المعهد العالمي للتجديد الثقافي، مارس، 2023، ص 20.

⁷ رالف ل. بيلز، هاري هويجز : مقدمة في الأنثروبولوجيا العامة، ترجمة : محمد محمود الجوهري، سيد محمد الحسيني، يوسف ميخائيل أسعد، دار نضضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة، 1988، ص 828.

⁸ ينظر: السيد الحسيني : التنمية والتخلف، دراسة تاريخية بنائية، مطابع سجل ، ط1، القاهرة، 1980، ص-ص، 53-54.

⁹ Escobar, Arturo. "Anthropology and the Development Encounter: The Making and Marketing of Development Anthropology. " American Ethnologist (18:4). Blackwell Publishing, 1991. Pp. 658-682.

¹⁰ Ibid ; p 687 ،694.

¹¹ Ibid ; p 689

¹² Wallerstein, Immanuel. The Modern World-System: Capitalist Agriculture and the Origins of the European World-Economy in the Sixteenth Century. New York: Academic Press, 1976. Pp. 229-233.

¹³ فيرونكا سترانغ، ما الذي يفعله الأنثروبولوجيون، ترجمة: هناء خليف غني، المركز الأكاديمي للأبحاث، بيروت، 2019، ص 123.

¹⁴ مولاي الحاج مراد: مكانة التحقيق الميداني في الدراسات الأنثروبولوجية، وقائع الملتقى: أي مستقبل للأنثروبولوجيا في الجزائر؟ تيميمون 22-23-24 نوفمبر 1999، منشورات مركز البحث في الأنثروبولوجية الاجتماعية و الثقافية (CRASC)، وهران، 2002، ص23.